

قياس دور استخدام سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية: دراسة تطبيقية على منشآت الأعمال بسوق الأوراق المالية المصري غزالة أحمد أمجد أشكال

المخلص:

سعت هذه الدراسة لاختبار ما إذا كان استخدام سياسة استرداد مكافآت التنفيذيين يقلل من حدوث إعادة صياغة القوائم المالية؛ كونها آلية تستخدم لردع التنفيذيين مسبقاً عن تقديم تقارير مالية خاطئة، ومعاينة أولئك الذين يفعلون ذلك توصلت الباحثة لنتائج مفادها أن سياسة الاسترداد تقلل من حوافز التنفيذيين للتلاعب بالأرقام المحاسبية، حيث أنه يمكنها إلغاء أثر أي فائدة يتوقع المدير الحصول عليها من الانخراط في السلوكيات الاحتيالية بما يؤدي لانخفاض حدوث إعادة صياغة القوائم المالية. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين الحد من حدوث إعادة الصياغة للقوائم المالية عند مستوى معنوية ٥%.



Abstract:

This study aimed to examine whether the use of executive bonuses clawback policy reduces the restatement of financial statements as it is a new mechanism which is used to prevent executives in advance from presenting wrong financial reporting and to punish those who do that. The researcher found that the clawback policy reduces executive bonuses to manipulate accounting numbers. This policy can abolish the impact of any benefit which managers expect to have from participating in fraudulent behaviors. As a result, this reduces the restatement of financial statements. In addition, the study found that there are no statistically significant differences among the views of study sample regarding the role of executive bonuses clawback policy in reducing the restatement of financial statements 5%.

المقدمة ومشكلة الدراسة:

أثير الكثير الجدل حول عقود المكافآت من قبل المنظمين والمستثمرين حيث يرى البعض أنها تحفز على اتخاذ الإجراءات الانتهازية التي تعزز أسعار الأسهم على المدى القصير على حساب قيمة الشركة في الأجل الطويل. ففي حين أن المكافآت القائمة على الأسهم، وعلى الأداء تحفز التنفيذيين على بذل المزيد من الجهد، فإن اعتمادها في المقابل على نتائج أداء الشركة تشجعهم على التلاعب بالنتائج من أجل تحقيق أقصى قدر من المكافآت، وما قد يترتب عليه من إعادة صياغة القوائم المالية كونها لا تعكس القوائم المالية واقع نتائج أعمال الشركة.

وبعد سلسلة الفضائح المحاسبية وانتشار حالات إعادة صياغة القوائم المالية عقب الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، فإن أحد الجوانب التي لاقت اهتماماً كبيراً فيما يتعلق بتحسين تصميم خطط المكافآت، والتي اعتبرت أحد الأسباب الكامنة وراء حدوث هذه الأزمة، هي إخضاع مكافآت التنفيذيين لسياسات الاسترداد. حيث صدر بشأنها العديد من التشريعات القانونية، التي تناولت هذه السياسات بغية الوصول إلى تحقيق التعاقد الأمثل فيما يتعلق بمكافآت التنفيذيين، وبما ينعكس على تقليل حدوث إعادة صياغة القوائم المالية وانعكاساتها السلبية. وعلى هذا الأساس سوف تقوم الباحثة ببيان دور استخدام سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين في الحد من حدوث إعادة صياغة القوائم المالية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي تسليط الضوء على دور استخدام سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين في الحد من حدوث إعادة صياغة القوائم المالية.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته العلمية كونه يتطرق إلى آلية جديدة تعالج المشاكل الناجمة عن خطط مكافآت التنفيذيين، وما قد ينتج عنها من إعادة صياغة القوائم المالية وتداعياتها والمتمثلة في سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين.



فرض البحث:

يقوم البحث على اختبار الفرض التالي:

"لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أثر سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين على الحد من حدوث إعادة صياغة القوائم المالية"

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي حيث يبدأ من الجزئيات وصولاً للكليات، وذلك من خلال استقراء واستعراض تحليل للدراسات السابقة والمقالات والأبحاث العلمية المرتبطة بموضوع دور سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية، ثم وضع الفروض العلمية واختبارها، ثم الوصول إلى النتائج وتعميمها.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ما يلي:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: مفهوم إعادة صياغة القوائم المالية، وعلاقتها بخطط مكافآت التنفيذيين القائمة على النتائج المالية قصيرة الأجل.

ثالثاً: أثر استخدام سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين على الحد من حدوث إعادة صياغة القوائم المالية.

رابعاً: الدراسة الميدانية.

خامساً: النتائج والتوصيات.

سادساً: المراجع.

أولاً: مقدمة:

يُعد استخدام سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين أبرز التغييرات الأخيرة في ممارسات مكافآت التنفيذيين التي أُستخدمت كإحدى آليات الحكومة على نطاق



واسع، واجتذبت قدراً كبيراً من اهتمام الأكاديميين والصحافة التجارية على حد سواء لدورها في الردع المسبق للتلاعب بالمعلومات المحاسبية، وانعكاسات ذلك على الحد من انتشار حدوث ما يُسمى بإعادة صياغة القوائم المالية. حيث قد ينجم عن تبني سياسة الاسترداد في عقود مكافآت التنفيذيين تزايد خطر خسارة هؤلاء التنفيذيين لوظائفهم ومكافآتهم، مما يقلل من حوافزهم لاتخاذ الإجراءات والممارسات الإدارية التي قد ينجم عنها إعادة صياغة القوائم المالية، بما ينعكس في انخفاض الأخطاء والتحريف في التقارير المعدة من قبلهم.

ثانياً: مفهوم إعادة صياغة القوائم المالية، وعلاقتها بخطط مكافآت التنفيذيين القائمة على النتائج المالية قصيرة الأجل:

عقب الانتشار الواسع لإعادة صياغة القوائم المالية، وجهت انتقادات عديدة لتصميم عقود وهياكل المكافآت المعمول بها في الشركات. وسلطت هذه الانتقادات الضوء على الدور الذي تلعبه هذه العقود في تشجيع التنفيذيين على التلاعب بالمعلومات المحاسبية من أجل تحقيق أقصى قدر من المكافآت وما قد يترتب على هذا التلاعب من نتائج سلبية مثل إعادة الصياغة للقوائم المالية. يمكن النظر إلى إعادة صياغة القوائم المالية على أنها إجراء من إجراءات إعادة نشر القوائم المالية التي قدمت في الأصل لأصحاب المصلحة، ولكنها تتضمن بعض التسجيل غير الملائم للمعلومات المحاسبية التي يمكن أن تكون مضللة للمستخدم في طرقه لصنع القرار. (Zoe et al.,2004) وبشكل عام، هناك عدد كبير من الأسباب لإعادة صياغة القوائم المالية، وهذه الأسباب قد تكون غير خطيرة. فعلى سبيل المثال يمكن إعادة صياغة أن تنشأ بسبب التغييرات في المبادئ المحاسبية، أو سياسات الناتجة عن اعتماد معيار محاسبي جديد، أو لسياسة مختلفة عن تلك المستخدمة لأغراض التقارير. ومن الشائع أيضاً أن الشركات تُقدم على إعادة الصياغة بسبب تقسيم الأسهم، وتوزيعات الأرباح، والعمليات غير المستمرة، وعمليات الدمج والاستحواذ، والتغيير في الفترة المحاسبية.



وهناك عدة أسباب أخرى خطيرة لإعادة صياغة القوائم المالية، منها على سبيل المثال، أن تعترف الشركة مبكراً بالعائدات، أو حتى أسوأ من ذلك، تعترف بإيرادات وهمية، أو تقدم قوائم مالية محرفة عن التكاليف أو النفقات وهي واحدة من أكثر الطرق شيوعاً لتحريف أرباح السنة الحالية. وقد تشمل إعادة الصياغة الأساليب المستخدمة للمبالغة في المخزون، والمبالغة في الأصول طويلة الأجل، والتقليل أو المبالغة في تقدير الاحتياطيات، وتحويل النفقات من فترة إلى أخرى. أيضاً تحدث إعادة الصياغة نتيجةً لمختلف المعالجات المحاسبية غير الصحيح الناشئة من عمليات الاستحواذ والاندماج. أيضاً قد تكون إعادة الصياغة نتيجة لأخطاء مثل قيود اليومية الخاطئة، أو الخطأ في التويب، و خسائر القروض ذات الصلة، المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، وإعادة الهيكلة، وجرد الأصول. (Min, 2002)

ومن بين جميع القوى المحتملة المقترحة من قبل الأكاديميين التي أدت إلى الاحتيال المحاسبي، وما نتج عنها من إعادة صياغة القوائم المالية، فقد حازت خطط المكافآت والفرص لتحقيق مكاسب شخصية للتنفيذيين قدراً كبيراً من الاهتمام في الأوساط المالية. وهناك جهات نظر متنافسة حول أثر مكافآت التنفيذيين في هذا السياق؛ ففي حين أن منح التنفيذيين مكافآت حوافز تُعد حلاً فعالاً لمشكلة الوكالة، يزعم البعض أنها قد لا تؤدي بالضرورة إلى موازنة مثالية بين مصالح المديرين والمساهمين.

ففي حالة الارتباط القوي بين ملكية الرئيس التنفيذي وأسعار الأسهم فإنه قد يستخدم الممارسات المحاسبية التي لا تتفق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً لتضخيم الأرباح المعلنة بشكل مصطنع. حيث قد يشجع ارتفاع ملكية المسؤولين التنفيذيين من الأسهم والخيارات على استخدام المستحقات التقديرية لتحسين الأداء الظاهري للشركة بما يؤدي إلى زيادة ثروتهم الشخصية، وبالتالي فمن المتوقع أن يزيد استخدام التنفيذيين من للاستحقاق التقديري. وأيضاً قد تشجع التنفيذيين على الانخراط في إجراءات المحاسبة المقصودة، فعندما لا يتمكن التنفيذيون من تحقيق



الأداء المطلوب يقومون بالمبالغة في تقييم أسعار الأسهم للاستفادة من أرباح الأسهم قصيرة الأجل، وبالنتيجة تنخفض القيمة الأساسية للشركة.

وقد وثقت دراسات سابقة وجود علاقة إيجابية بين مكافآت التنفيذيين القائمة على الأسهم وإعادة صياغة القوائم المالية لأنها تحفز بشكل أكبر على تقديم تقارير مغلوبة قد ينتج عنها إعادة صياغة القوائم المالية (Natasha & Simi, 2006; Jap et al., 2007; Shane et al., 2008, Sharon, 2010)

كما أكدت دراسة إلى أن احتمال إعادة الصياغة للقوائم المالية يتزايد كثيراً عندما تكون لدى الرئيس ملكية كبيرة جداً من الخيارات، وإلى أن هيكل مكافآت الرئيس التنفيذي وتحديد قيمة خيارات الأسهم كان العامل الأكثر تأثيراً على حدوث إعادة الصياغة، وهذه النتائج أكثر وضوحاً في إطار محدد لإعادة الصياغة التي تنطوي على مخالفات محاسبية كبيرة، والسلوكيات الاحتيالية.

ومما سبق ترى الباحثة بأن أغلب خطط المكافآت القائمة على النتائج المالية قصيرة الأجل تجعل اهتمام المديرين ينصب على تعظيم الأرباح في الأجل القصير لزيادة منافعهم الخاصة حتى ولو كان ذلك على حساب قيمة الشركة في الأجل الطويل، كما أن خطط المكافآت القائمة على الأسهم قد تخلق حوافز ضارة تجعل اهتمام المدير ينصب على سعر السهم الحالي، لا على قيمة الشركة في الأجل الطويل، وذلك من خلال التلاعب بالسجلات المحاسبية. وأخيراً، فإن هذه الخطط في لا تقوم بإجراء تعديلات لاحقة لمقاييس الأداء، ومقاييس مكافآت التنفيذيين بعد التعرف على حقيقة قصورها، ودورها في تدمير القيمة، وعدم قدرتها على فرض عقوبات على المكافآت الناتجة عن الإجراءات غير المناسبة، أو التلاعب بالنظام.

بناءً على ما سبق سوف يتم استعراض وبيان دور استخدام سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين كونها أحدث المحاولات التنظيمية الساعية لإصلاح خطط المكافآت وانعكاساتها إعادة صياغة القوائم المالية.



ثالثاً: أثر استخدام سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين على الحد من حدوث إعادة صياغة القوائم المالية :

١ - مفهوم سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين:

يُعد استخدام سياسات استرداد المكافآت أبرز التغييرات الأخيرة في ممارسات مكافآت التنفيذيين والتي تخول أو تسمح لمجلس الإدارة باسترداد المكافآت المدفوعة للمديرين بناءً على التقارير المالية المغلوطة.

يمكن وُصف الاسترداد "بأنه اتفاق مسبق بين الشركة والموظف ينص على أن الشركة تحتفظ بحقها مسبقاً في استرداد المكافآت الممنوحة لاحقاً إذا وقع الحدث المتسبب في الاسترداد". (Stuart, 2011)

كما يمكن أن نعرفه على أنه " هو شرط قانوني أو تعاقدية يسمح للشركة استرداد المكافآت الممنوحة بشكل خطأ أو عن طريق الاحتيال والمدفوعة نتيجة لأرباح مبالغ فيها". (James et al., 2013)

وترى الباحثة بأن سياسة الاسترداد هي اتفاق بين الشركة وموظفيها يُفيد أنه إذا حدثت بعض الأحداث في المستقبل مثل إعادة صياغة للقوائم المالية أو إخلاله بواجباته سواء عمداً أو بالخطأ، يمكن الشركة أن تسترد بعض أو كل تلك المكافآت.

وعادة ما تكون سياسة الاسترداد في عقود المكافآت واحدة من أربعة أنواع؛ الاسترداد القائم على الغش ولا ينطبق إلا على المديرين التنفيذيين الذين شاركوا في السلوك الانتهازي مما أدى إلى إعادة صياغة القوائم المالية، والاسترداد القائم على الأداء الذي يشمل أي تنفيذي حصل على مكافآت حوافز مالية على أساس غير صحيح، والاسترداد القائم على عدم المنافسة وهو يسترد المكافآت في حالة مخالفة التنفيذي لشروط العقد أو انخراطه في أنشطة منافسة للشركة أو تضرر بمصلحتها، والفئة الأخرى تشمل الاسترداد القائمة على الرسائل الخاطئة الشاملة مثل استرداد مكافآت التنفيذي الذي يغادر دون إشعار مناسب. (Dehaan, et al,2013)



٢- وأهداف سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين:

أن استخدام سياسة الاسترداد في خطط مكافآت التنفيذيين يمكن أن يحقق عدة أهداف منها:

- تُمكن سياسة الاسترداد الملاك من تخفيف مشاكل وتكاليف الوكالة عن طريق استخدام ترتيبات القيد أو الارتباط. وترتيب الارتباط هو اتفاق بين الملاك والمديرين يضمن أن المدير لن يتخذ إجراءات محددة تتعارض مع مصالح الملاك، أو إذا اتخذ مثل هذه الإجراءات سوف يعرض المديرين الملاك عن هذا الضرر. وقد يكون الاسترداد بمثابة ترتيب ارتباط من خلال السماح للشركة باسترداد المكافآت الممنوحة سابقاً من مديرها رداً على بعض الضرر الذي تواجهه الشركة على أيديهم مثل إعادة صياغة القوائم المالية، أو الغش، وبالتالي، فإنه يقدم علاجاً جزئياً لمشكلة وتكاليف الوكالة. (Stuart, 2011)
- قد يعزز من مبدأ الأجر مقابل الأداء، ويُعد هذا أمراً ضرورياً في مكافآت التنفيذيين، حيث إن تلاعب التنفيذيين الانتهازي بالأرقام المحاسبية لجني الفوائد يُضعف الرابطة بين مكافآت التنفيذيين وأداء الشركات، وعند حدوث إعادة صياغة القوائم المالية يتم تعديل النتائج المالية للشركات لمستواها الحقيقي، وبالتالي تعدل مكافآت التنفيذيين القائمة على هذه النتائج المبالغ فيها سابقاً، وفي هذا السياق، تعمل سياسة الاسترداد المستخدمة عند حدوث إعادة صياغة القوائم المالية إلى تصحيح عدم الارتباط هذا بين مكافآت التنفيذيين والأداء عن طريق إزالة التشوهات في الأجور وزيادة المساءلة الإدارية. (Mai & Yonghong, 2013)
- تمكن سياسة الاسترداد من تحقيق التعاقد الأمثل، حيث أن إدراجها في مكافآت التنفيذيين يقدم عقوداً أكثر مثالية؛ لأنها ستوفر أساساً قانونياً لإجبار التنفيذيين على إعادة المكاسب غير المشروعة مما يقلل من إمكانية نقل الثروة من المساهمين للمديرين. (Cathy et al. 2012)



تواجه الشركات حافزاً قوياً لإعادة هيكلة عقود مكافآت التنفيذيين للحد من خطر حدوث الأخطاء. ولعل تبني سياسة الاسترداد قد يكون الطريقة الوحيدة للقيام بذلك؛ فالاسترداد يزيد من احتمالية أنه سوف يضطر التنفيذيون إلى رد المكافآت غير المشروعة على أساس الأداء في حالة وجود إعادة صياغة القوائم المالية، مما يشجعهم على تقديم قوائم مالية تحتوي على عدد أقل من الأخطاء والتحريف.

وهكذا، فإن سياسة الاسترداد المستخدمة في حال حدوث إعادة صياغة للقوائم المالية تهدف إلى تقليل حوافز المديرين التنفيذيين للتلاعب بالقوائم المالية. ولا تعمل سياسة الاسترداد مباشرةً على معاقبة القرارات التشغيلية، بل إنها تقلل من المكاسب المتوقعة من الإخبار الكاذب عن تلك القرارات.

وقد وثقت عدة دراسات وجود علاقة عكسية بين استخدام سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين وحدث إعادة صياغة القوائم المالية على سبيل المثال توصلت دراسة (Paquita et al, 2011) إلى أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة المتبنية لسياسة الاسترداد شهدت إعادة صياغة القوائم المالية في السنوات الثلاث التي مهدت الطريق لتبني هذه الشركات للاسترداد (فترة قبل التبني)، ويبدو أن التبني كان بالنسبة لها بمثابة آلية للتخفيف من خطر المعلومات المتزايد الذي ينشأ مباشرة عقب حالة إعادة صياغة القوائم المالية.

أيضا توصلت دراسة (Ilona et al, 2012) بأن النسبة المرتفعة من الأجر القائمة على الأسهم، والمكافآت الاستثنائية الناجمة عن الاستحواذ، قد تعطي حوافز للتنفيذيين للتلاعب بأرقام الأرباح، وربما بالتبعية سعر السهم، وإن وجود الاسترداد من شأنه أن يكون الرادع لهذا التلاعب؛ لأنها توفر آلية فعالة لإصلاح المكافآت المكتسبة من صفقات الاندماج والاستحواذ التي يتبين فشلها فيما بعد، بما ينعكس في زيادة جودة هذه الصفقات.

كما حاولت دراسة (Anna et al, 2015) الإجابة ما إذا كان تبني سياسة الاسترداد يؤثر على جودة نشاط الاندماج والاستحواذ مما يؤدي إلى اتخاذ



القرارات الإدارية أفضل؟، أشارت النتائج إلى أنه بعد تبني سياسة الاسترداد انخرط التنفيذيون بشكل أقل تواتراً، ولكنه أعلى جودة في أنشطة الاندماج والاستحواذ، مما أدى إلى قرارات استثمار أفضل من قبل الشركات المتبنية، وهو ما يشير إلى أن التبني يحسن من عملية صنع القرارات الإدارية. بما يوحي أن تبني سياسة الاسترداد في عقود التنفيذيين يعمل على الحد من حوافزهم لاتخاذ الإجراءات والممارسات الإدارية التي قد ينجم عنها إعادة صياغة القوائم المالية.

ايضاً بينت دراسة (Lilian et al., 2012) أن تبني سياسة الاسترداد يقلل -بشكل كبير- من حدوث الأخطاء المالية، وبشكل أكثر تحديداً، فإن الشركات المتبنية تكون بنسبة ٨٠٪ أقل احتمالاً في المتوسط من الشركات غير المتبنية للاسترداد بأن تتم إعادة صياغة أرباحها بعد التبني.

كما وثقت دراسة (Dehaan et al., 2013) انخفاضاً في إعادة صياغة القوائم المالية عقب تبني سياسة الاسترداد؛ لأنه يقلل حوافز المديرين لتقديم قوائم مالية تستوجب التعديل نتيجةً لاحتوائها على أخطاء أو تضليل، حيث وثقت أن إعادة الصياغة تكون كبيرة كمؤشر لاحتمال التبني، فالشركات ذات التاريخ الطويل من التقارير الخاطئة تكون احتمالية التبني لديها أكبر مقارنة بالعينة الضابطة (غير المتبنية).

كما أشارت دراسة (Yu, 2013) إلى أن مسببات إعادة صياغة القوائم المالية من الممكن تحليلها إلى نوعين؛ الاحتيال، والخطأ غير المقصود (أي تلك بسبب الاحتيال، أو تلك التي تقتصر على خطأ)، وأكدت النتائج المتحصل عليها على أن المعامل على الاسترداد القائم على الاحتيال سلبي إلى حد كبير ولكن الاسترداد القائم على الخطأ غير ذي دلالة إحصائية وقد يرجع المعامل الكبير على عمليات الاحتيال إلى حقيقة أن مسببات الاحتيال تكون أكثر تحديداً وواضحاً للتنفيذيين؛ لان متبنيي سياسة الاسترداد تعملون على تحسين إستراتيجية المكافآت الشاملة من خلال إنشاء عقوبة مجدية وقابلة للتطبيق ضد الاحتيال وسوء التصرف.



وقد وجدت الدراسة أدلة على أن عدد إعادة صياغة القوائم المالية أقل وأن جودة المستحقات كانت أكثر عقب تبني الشركات لسياسة الاسترداد، وبشكل خاص عند مقارنة مسبب الاحتيال (الاسترداد القائم على الاحتيال) مع مسبب الخطأ غير المقصود (الاسترداد القائم على الخطأ) وجدت أن مسبب الاحتيال كان أقوى من مسبب الخطأ غير المقصود كرادع ضد تقديم قوائم مالية خاطئة أي أكثر فاعلية.

كما قامت دراسة (Mark et al, 2014) باختبار فرضية أن تبني سياسة الاسترداد سيكون مرتبطاً بإعادة صياغة القوائم المالية بشكل أقل توتراً، ومستحقات اختيارية أصغر، ووجدت أدلة متسقة مع هذه الفرضية، ففي سنوات قبل تبني الشركة سياسة الاسترداد تم الإعلان عن إعادة الصياغة بنسبة ١٢٪ في ذلك الوقت، في حين أنه في سنوات مرحلة ما بعد التبني إعادة الصياغة انخفضت إلى ٥.١٪، وبهذا يكون الفرق ذا دلالة إحصائية مهمة.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى تبني سياسة الاسترداد في عقود مكافآت التنفيذيين قد ينجم عنه تزايد خطر خسارة هؤلاء التنفيذيين لوظائفهم ومكافآتهم، مما يقلل من الحوافز التنفيذيين لاتخاذ الإجراءات والممارسات الإدارية التي قد ينجم عنها إعادة صياغة القوائم المالية، بما يعكس في انخفاض الأخطاء والتحريف في التقارير المعدة من قبلهم. لذلك، سوف تحاول الباحثة في الجزء التالي التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية لبيان دور استخدام سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين في الحد من حدوث إعادة الصياغة للقوائم المالية.

رابعاً: الدراسة الميدانية:

مقدمة:

تهدف الدراسة الميدانية لاختبار فرض البحث وذلك من خلال استقصاء آراء عينة الدراسة موظفي الإدارات العليا التنفيذيين وغير التنفيذيين بالشركات



المصرية المسجلة بالبورصة، بشأن أثر سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين على الحد من حدوث إعادة صياغة القوائم المالية.

بالإضافة إلى ذلك تعرض الدراسة الميدانية الإجراءات التي أتبع في توزيع الاستقصاء، وطريقة جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات هذه الدراسة لاختبار الفرض، والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية. ولقد تم استخدام المقياس الخماسي (مقياس ليكرت) للإجابة على الأسئلة الواردة بالاستقصاء وتحويل الأراء الوصفية لعينة الدراسة إلى بيانات رقمية حتى يتم تحديد الأوزان.

مجتمع وعينة البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، واختبار فرضها، قامت الباحثة بتحديد مجتمع الدراسة الميدانية في فئتين ذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة وهما:

- ١- الموظفين غير التنفيذيين في الإدارات العليا بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- ٢- الموظفين التنفيذيين في الإدارات العليا بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

وقد تم اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع البحث بطريقة احتمالية عشوائية لتعميم نتائج الدراسة، حيث تم توزيع (١٥٠) استمارة استقصاء، استردت منها (١٢٦) استمارة، وكان الصالح منها للتحليل الإحصائي (١١٧) استمارة وهو ما يمثل نسبة ٧٨.٠٠% من إجمالي الاستمارات الموزعة، وكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة

الوظيفة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم الصالحة للتحليل	نسبة الاستجابة
تنفيذي	٨٥	٦٩	٦٥	٧٦.٤٧%
غير تنفيذي	٦٥	٥٧	٥٢	٨٠.٠٠%
الإجمالي	١٥٠	١٢٦	١١٧	٧٨.٠٠%

أسلوب جمع البيانات:

قامت الباحثة بتوزيع قائمة الاستقصاء على مفردات مجتمع الدراسة، وشرح الهدف من البحث، والغرض من قائمة الاستقصاء لهم لضمان جودة ما يتم الحصول عليه من بيانات، وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم الاستعانة ببرنامج لتفريغ وتحليل البيانات المجمعّة، واختبار الفرض إحصائياً، واستخدمت المقاييس والاختبارات الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة بيانات الدراسة والهدف منها وفرضها، وتتمثل هذه الأساليب في الآتي:

١- الأهمية النسبية:

تم حساب الأهمية النسبية لكل سؤال فرعي من سؤال الدراسة الرئيسي وذلك بهدف ترتيب أهم الأسئلة (المتغيرات) داخل كل سؤال فرعي من سؤال الدراسة الرئيسي ويتم حساب الأهمية النسبية من خلال العلاقة الآتية:

$$\frac{\text{مج (ت} \times \text{و)}}{\text{ن} \times \text{و}^*} = \text{الأهمية النسبية}$$

حيث ت = التكرار المقابل لكل استجابة

و = الدرجة المقابلة لكل استجابة

و* = أكبر درجة استجابة (٥)

ن = إجمالي عينة الدراسة

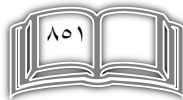
٢- اختبار Mann Whitney Test :

هو اختبار فروض لا معلمي يتم المقارنة به بين عينتين مستقلتين (لا يخضعان للتوزيع الطبيعي) من مجتمع الدراسة.

٣- اختبار الإشارة:

اختبار الإشارة هو اختبار فروض لا معلمي يتم منه معرفة هل هناك اتجاه عام + أو - أم لا يوجد اتجاه معين (محايدة) داخل مجتمع.

٤- مقياس ليكرت الخماسي:



تستخدم بصفة عامة مقاييس ليكرت لمعرفة الاتجاه العام لآراء المستجيبين للإجابة علي أسئلة الرفض والقبول المتدرجة (المعروفة بسلم ليكرت) وفي البداية كان يستخدم المقياس الثنائي (موافق أو غير موافق) ثم ظهر المقياس ثنائي القطب (سلم ليكرت) فتطور من مقياس ليكرت الثلاثي (موافق - محايد - غير موافق) ليصل الرباعي و الخماسي حتي وصل لمقياس ليكرت التسيعي.

٥- الموثوقية ومعامل الصدق:

تستخدم الموثوقية لإجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان المستخدمة في جمع البيانات باستخدام أحد معاملات الثبات مثل ألفا كرونباخ، و تتراوح قيم الفا كرونباخ بين الصفر والواحد وكلما ارتفعت قيم معامل الثبات و اقتربت من الواحد دل ذلك علي زيادة الثبات في البيانات، أما معامل الصدق فهو يساوي جذر معامل الثبات ويدل علي أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه و يتراوح قيمته أيضا بين الصفر والواحد وكلما اقترب من الواحد دل ذلك علي زيادة صدق المقياس.

التحليل الإحصائي واختبار فرض البحث:

بعد ترميز وتفرغ البيانات، وإدخالها للحاسب الآلي، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية على النحو التالي:

وتتناول الباحثة كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل كما يلي:

١- الموثوقية ومعامل الصدق:

تم حساب موثوقية الاستبيان من خلال معامل الفا كرونباخ لمحور الدراسة وتم أيضاً حساب معامل الصدق كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول رقم (٢) الموثوقية ومعامل الصدق

معامل الصدق	معامل الفا كرونباخ	عدد المفردات	سؤال البحث
٠.٨٦٠	٠.٧٤٠	٩	دور سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية



ومن الجدول السابق يتضح ارتفاع قيم معامل الفا كرونباخ مما يعكس مدي ثبات البيانات في كل سؤال البحث (٠.٧٤٠)، وأيضاً ارتفاع قيم معامل صدق المفردات (٠.٨٦٠) يعكس مصداقية المقياس .

٢- التوزيع التكراري والأهمية النسبية لسؤال البحث:

يحتوي سؤال البحث علي ٩ اسئلة حول دور سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية، وقد تم حساب التوزيع التكراري والأهمية النسبية و اتجاه مقياس ليكرت لكل سؤال فرعي علي حدة.

جدول رقم (٣) التكرارات والأهمية النسبية للأسئلة الفرعية للسؤال البحث

الاتجاه	اختبار الإشارة p – value	المتوسط المرجح	الأهمية النسبية %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاسئلة الفرعية
موافق	٠.٠٠٠	٤.٠٦	٨١.٢	١	٩	١٠	٥٩	٣٨	١- هل توافق على ضرورة وجود شرط في عقود مكافآت المديرين يُمكن الشركة من استرداد جزء او كل المكافآت عند وقوع بعض الاحداث المستقبلية كإعادة الصياغة او اخلال المديرين بواجباتهم.
				٠.٩	٧.٧	٨.٥	٥٠.٤	٣٢.٥	النسبة المئوية

موافق	٠.٠٠٠٠	٣.٨٨	٧٧.٦	١	٧	٢٦	٥٤	٢٩	التكرار	٢- هل توافق على ان الاسترداد سيضمن اما عدم اتخاذ المديرين الاجراءات التي تتعارض مع مصالح الملاك، او عند اتخاذهم لها سيعرضونهم عن الاضرار المترتبة عليها.
				٠.٩	٦.٠	٢٢.٢	٤٦.٢	٢٤.٨	النسبة المئوية	
موافق	٠.٠٠٠٠	٣.٦٣	٧٢.٦	٢	٢٢	١٢	٦٢	١٩	التكرار	٣- هل توافق على ان الاسترداد يوجب اتخاذ المديرين للقرارات استثمارية محفوفة بالمخاطرة لانه يحفزهم التفكير جيداً بتقدير مدى نجاح الخيارات الاستثمارية لما يمثله من تهديد على مكافآتهم.
				١.٧	١٨.٨	١٠.٣	٥٣.٠	١٦.٢	النسبة المئوية	

موافق	٠.٠٠٠	٣.٩٩	٧٩.٨	١	٥	٨	٨٣	٢٠	التكرار	٤- هل توافق على ان الاسترداد يقوي علاقة الأجر بالأداء من خلال تعديله النتائج المالية والمكافآت لمسئولها الحقيقي عند اعادة صياغة النتائج المالية والغاء ما بها من اخطاء و تحريف.
				٠.٩	٤.٣	٦.٨	٧٠.٩	١٧.١	النسبة المئوية	
موافق	٠.٠٠٠	٤.١٥	٨٣	-	٥	٣	٧٩	٣٠	التكرار	٥- هل توافق على ان الاسترداد يقلل من السلوكيات الاحتياالية للمديرين فيما يتعلق بالارقام المحاسبية تجنباً منهم للخسارة المادية وتضرر السمعة وفقدان فرص العمل.
				-	٤.٣	٢.٦	٦٧.٥	٢٥.٦	النسبة المئوية	

موافق	٠.٠٠٠	٣.٦٥	٧٣	-	١٦	٢٣	٦٤	١٤	التكرار	٦- هل توافق على ان الاسترداد يقلل من اختيار المديرين المتعمد لتطبيق معايير محاسبية معينة لتحقيق نتائج مرغوبة.
				-	١٣.٧	١٩.٧	٥٤.٧	١٢.٠	النسبة المئوية	
محايد	٠.٠٦٤	٣.٥٥	٧١	١	٩	٣٨	٦٣	٦	التكرار	٧- هل توافق على ان الاسترداد يقلل من حوافز التنفيذيين لتضخيم اداء الشركة عقب صفقات الاندماج والاستحواذ التي يشارك فيها التنفيذيين للحصول على المكافآت الاستثنائية من اتمام مثل هذه الصفقات .
				٠.٩	٧.٧	٣٢.٥	٥٣.٨	٥.١	النسبة المئوية	

محاييد	٠.٠٦٤	٣.٥٨	٧١.٦	-	١٤	٣٤	٥٦	١٣	التكرار	٨- هل توافق على ان الاسترداد يعزز من عوائد اسهم الشركة في سوق المال ،لدوره في الحد من الاخطاء الجوهرية و التضليل في القوائم المالية وبالتالي زيادة ثقة المتعاملين في السوق في تقارير الشركة المالية.
				-	١٢.٠	٢٩.١	٤٧.٩	١١.١	النسبة المئوية	
محاييد	٠.٨٥٣	٣.٤٥	٦٩	١	١٨	٣٨	٤٧	١٣	التكرار	٩- هل توافق على ان الاسترداد يقلل من استخدام ادارة الاستحقاقات المحاسبية مثل تكوين المخصصات، ولكن قد ينتج عنه زيادة في ادارة الصفقات الحقيقية كتخفيض
				٠.٩	١٥.٤	٣٢.٥	٤٠.٢	١١.١	النسبة المئوية	

										مصرفات البحوث و التطوير او التلاعب بتوقيت هذه الصفقات.
موافق	٠.٠٠	المتوسط المرجح لإجمالي لسؤال البحث هو ٣.٧٧								

ويتضح من الجدول السابق أن اتجاه آراء عينة الدراسة تتفق بمتوسط مرجح إجمالي قدره (٣.٧٧) علي أن استخدام سياسة استرداد المكافآت يُسهم في تقليل احتمالية إعادة صياغة القوائم المالية، وذلك كما يلي:

(١) فقد كان اتجاه عينة الدراسة نحو الموافقة بمتوسط (٤.٠٦) على العبارة (١) على ضرورة تضمين سياسة الاسترداد في عقود مكافآت التنفيذيين عند إعادة الصياغة أو إخلالهم بواجباتهم، مما يوحي بأن هذه السياسة تعمل على تقليل حدوث إعادة الصياغة من خلال معاقبة المديرين عند تقديمهم للتقارير تحتوي على معلومات خاطئة أو محرفة.

(٢) أيضاً كان اتجاه المشاركين نحو الموافقة بمتوسط (٣.٨٨) على العبارة (٢) مما يشير إلى أن وجود سياسة الاسترداد في عقود مكافآت التنفيذيين يقلل من القيمة المتوقعة من التلاعب بالأرباح، وهذا يؤكد على إيمان عينة الدراسة بأن هذه السياسة تُعد آلية لردع ومعاقبة سلوكيات التنفيذيين الاحتيالية، وإهمالهم وواجباتهم مما يضمن حقوق الملاك.

(٣) كانت موافقة عينة الدراسة بمتوسط (٣.٦٣) على العبارة (٣) أي أن تضمين سياسة الاسترداد في عقود مكافآت التنفيذيين ينتج عنه مسؤولية إضافية تحفزهم على الدراسة المتعمقة لخيارات الاستثمار المحفوفة بالمخاطرة بما يمكنهم من اتخاذ القرار المناسب.

(٤) وقد جاءت موافقة المشاركين بمتوسط (٣.٩٩) على العبارة (٤)، أي أن الاسترداد يزيد من علاقة الأجر بالأداء نتيجة لأنه يُطبق عند إعادة الصياغة للقوائم المالية الخاطئة أو المضللة، مما يُسهم في تعديل النتائج المالية التي

تُستخدم غالباً في تحديد وقياس المكافآت، وكذلك باسترداده لتلك الممنوحة بشكل خاطئ.

(٥) كما كان اتجاه آراء عينة الدراسة نحو الموافقة بمتوسط (٤.١٥) على العبارة (٥)، مما يؤكد بأن الاسترداد يكون بمثابة رادع مسبق لسلوك التنفيذيين الاحتمالي في إعداد القوائم المالية، بما يقلل من إعادة صياغة القوائم المالية المعدة من قبل أولئك الخاضعين للاسترداد.

(٦) أيضاً جاءت موافقة المشاركين بمتوسط (٣.٦٣) في العبارة (٦) على أن الاسترداد يحد من اختيار المديرين المتعمد لتطبيق سياسات محاسبية معينة لتحقيق نتائج محددة تمكنهم من الحصول على أقصى قدر ممكن من المكافآت حتى لو كان ذلك لا يمثل واقع نتائج الشركة.

نخلص مما سبق بأن آراء عينة الدراسة متفقة مع نتائج عدة دراسات سابقة

مثل (Mark et al.,2014) (Dehaan et al.,2013) (Iloan et al.,2012) (Lilian et.al,2012) على أن سياسة الاسترداد تقلل من حوافز التنفيذيين للتلاعب بالقوائم المالية، مما يقلل من حدوث إعادة الصياغة، أيضاً بأن سياسة الاسترداد تقوي علاقة الأجر بالأداء، حيث أنه يمكنها إلغاء أثر أي فائدة يتوقع المدير الحصول عليها من الانخراط في السلوكيات الاحتمالية بما يؤدي لانخفاض حدوث إعادة صياغة القوائم المالية، كما أشارت إلى أن الاسترداد يعمل على تصحيح العلاقة بين مكافآت وأداء المديرين عن طريق إزالة التحريفات في الأجور، وزيادة المساءلة الإدارية. كما كانت استجابة عينة الدراسة متسقة مع دراستي (Frank Amanda, 2012) (Mark et al., 2014) حول أن سياسة الاسترداد تقلل من استخدام إجراءات المحاسبة المقصودة. أيضاً اتفقت عينة الدراسة مع دراسة (Bernhard et.al.,2014) بأن سياسة الاسترداد تحفز المديرين على تجنب المخاطرة في استثمارات غير مجدية خاصة عندما نتائج هذه الاستثمارات تؤثر على موقف ربحية الشركة.

(٧) وكانت آراء العينة محايدة في العبارة (٧) بمتوسط (٣.٥٥) مما يشير إلى أن عينة الدراسة لا ترى بأن الاسترداد يؤثر كثيراً على جودة صفقات الاندماج والاستحواذ التي يشارك فيها المديرين الخاضعين للاسترداد عند اكتشاف عدم كفاءة هذه الصفقات بالنسبة للشركة. وبذلك تكون على عكس دراسات سابقة مثل (Anna et al.,2011) , (Ilona et.al,2012) , (Anna et al.,2014) التي أشارت إلى أن سياسة الاسترداد تُعد آلية فعالة لإصلاح المكافآت المكتسبة من صفقات الاندماج والاستحواذ، وزيادة كفاءة هذه الصفقات لأنها تردع حوافز المديرين للتلاعب بأرقام هذه الصفقات بما قد يقلل من احتمالية إعادة صياغة قوائم المالية المعدة من قبل المديرين الخاضعين لهذه السياسة.

(٨) وكان اتجاه عينة الدراسة نحو الحياد بمتوسط (٣.٥٨) في العبارة (٨) فيما يتعلق بأثر الاسترداد على تعزز عوائد أسهم الشركة بسوق المال، أي أن عينة الدراسة ترى بأن الاسترداد لا يؤثر بشكل كبير على ثقة المتعاملين في السوق في تقارير الشركة، وبهذا لا تتفق مع ما توصلت إليها دراسة (Vidhan et al, 1998) بأن الاسترداد يوفر لشركات إمكانية الوصول إلى أسواق المال لأنه يكون بمثابة إشارة لتحسينات المحتملة في المدى القريب في الوضع المالي لشركة. كذلك لا تتسق مع دراسة (Lilian et.al, 2013) بأن الشروع في سياسة الاسترداد ينتج عنه تأثيرين؛ الأول: سببي يؤدي إلى تغيير حقيقي في سلوك المديرين أي يردعهم من الانخراط في المخالفات المالية بما يخفف من إعادة الصياغة للقوائم المالية، والثاني هو تأثير إشاري بموجبه تبني سياسة الاسترداد يرسل إشارة للمستثمرين بأن بيانات الشركة أصبحت أكثر مصداقية، مما ينتج عنه ارتفاع معامل استجابة أرباح الشركات المتبنية للاسترداد.

(٩) هنا كانت اتجاهات المشاركين بالحياد بمتوسط (٣.٤٥) في العبارة (٩) على أن الاسترداد قد يؤدي بالمديرين إلى التحول من إدارة الاستحقاقات المحاسبية

إلى إدارة الصفقات الحقيقية. وهذه النتيجة تكون غير متفقة مع ما أشارت إليه دراسة (Lilian et al., 2013) التي أكدت على أنه بالرغم من أن سياسة الاسترداد تردع المديرين من الانخراط في التقارير المالية الخاطئة، فإنها لا تقضي بشكل نهائي على إدارة الأرباح، حيث خلصت إلى أن المديرين الخاضعين للاسترداد ينخرطون بشكل أكثر في إدارة الأنشطة الحقيقية؛ لأنها أقل قابلية للاكتشاف مقارنة بإدارة الاستحقاقات، بما يؤدي لانخفاض الأداء التشغيلي عقب تبني الاسترداد.

٣- اختبار فرض البحث:

والذي ينص على انه:

"لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أثر سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين على الحد من حدوث إعادة صياغة القوائم المالية".

وتمثل البيانات الوصفية لاختبار فرض البحث كما يلي:

جدول رقم (٤) البيانات الوصفية لاختبار فرض البحث

المديرين غير التنفيذيين		المديرين التنفيذيين		لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين في الحد من حدوث إعادة صياغة القوائم المالية
انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	
٠.٩٣٩	٤.٠٢	٠.٨٦١	٤.٠٩	١- هل توافق على ضرورة وجود شرط في عقود مكافآت المديرين يُمكن الشركة من استرداد جزء أو كل المكافآت عند وقوع بعض الأحداث المستقبلية كإعادة الصياغة أو إخلال المديرين بواجباتهم.
٠.٨٧١	٣.٧٩	٠.٨٩١	٣.٩٥	٢- هل توافق على أن الاسترداد سيضمن أما عدم اتخاذ المديرين الإجراءات التي تتعارض مع مصالح الملاك، أو عند اتخاذهم لها سيعرضونهم عن الأضرار المترتبة عليها.

٣- هل توافق على أن الاسترداد يكبح اتخاذ المديرين لقرارات استثمارية المحفوفة بالمخاطرة لأنه يحفزهم لتفكير جيداً بتقدير مدى نجاح الخيارات الاستثمارية لما يمثله من تهديد على مكافآتهم.	٣.٦٩	٠.٩٨٣	٣.٥٦	١.٠٧٤
٤- هل توافق على أن الاسترداد يقوي علاقة الأجر بالأداء من خلال تعديله النتائج المالية والمكافآت لمستواها الحقيقي عند إعادة صياغة النتائج المالية وإلغاء ما بها من أخطاء و تحريف.	٤.٠٣	٠.٧٠٦	٣.٩٤	٠.٦٩٨
٥- هل توافق على أن الاسترداد يقلل من السلوكيات الاحتياطية للمديرين فيما يتعلق بالأرقام المحاسبية تجنباً منهم للخسارة المادية وتضرر السمعة وفقدان فرص العمل .	٤.١٤	٠.٦٨٢	٤.١٥	٠.٦٣٨
٦- هل توافق على أن الاسترداد يقلل من اختيار المديرين المتعمد لتطبيق معايير محاسبية معينة لتحقيق نتائج مرغوبة.	٣.٧٢	٠.٨٢٠	٣.٥٦	٠.٩١٦
٧- هل توافق على أن الاسترداد يقلل من حوافز التنفيذيين لتضخيم أداء الشركة عقب صفقات الاندماج والاستحواذ التي يشارك فيها التنفيذيين للحصول على المكافآت الاستثنائية من إتمام مثل هذه الصفقات .	٣.٥٧	٠.٧٩٠	٣.٥٢	٠.٧٠٠
٨- هل توافق على أن الاسترداد يعزز من عوائد أسهم الشركة في سوق المال ،لدوره في الحد من الأخطاء الجوهرية و التضليل في القوائم المالية وبالتالي زيادة ثقة المتعاملين في السوق في تقارير الشركة المالية	٣.٧٢	٠.٧٦١	٣.٤٠	٠.٩١٣
٩- هل توافق على أن الاسترداد يقلل من استخدام إدارة الاستحقاقات المحاسبية مثل تكوين المخصصات، ولكن قد ينتج عنه زيادة في إدارة الصفقات الحقيقية كتخفيض مصروفات البحوث و التطوير أو التلاعب بتوقيت هذه الصفقات.	٣.٥٤	٠.٧٩٢	٣.٣٥	١.٠٤٦

نتائج اختبارات فرض البحث:

جدول رقم (٥) نتائج اختبارات Mann – Whiteny U

نتيجة الاختبار	P - value	Mann - Whiteny U	لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أثر سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين في الحد من حدوث إعادة صياغة القوائم المالية
غير معنوي	٠.٧٤٢	١٦٣٥.٠٠	١- هل توافق على ضرورة وجود شرط في عقود مكافآت المديرين يُمكن الشركة من استرداد جزء أو كل المكافآت عند وقوع بعض الأحداث المستقبلية كإعادة الصياغة أو إخلال المديرين بواجباتهم.
غير معنوي	٠.٢٤٢	١٤٩٠.٥٠	٢- هل توافق على أن الاسترداد سيضمن أما عدم اتخاذ المديرين الإجراءات التي تتعارض مع مصالح الملاك، أو عند اتخاذهم لها سيعرضونهم عن الأضرار المترتبة عليها.
غير معنوي	٠.٥٧٢	١٥٩٥.٥٠	٣- هل توافق على أن الاسترداد يكبح اتخاذ المديرين للقرارات استثمارية المحفوفة بالمخاطرة لأنه يحفزهم لتفكير جيداً بتقدير مدى نجاح الخيارات الاستثمارية لما يمثله من تهديد على مكافآتهم.
غير معنوي	٠.٥١٦	١٥٩٥.٥٠	٤- هل توافق على أن الاسترداد يقوي علاقة الأجر بالأداء من خلال تعديله النتائج المالية والمكافآت لمستواها الحقيقي عند إعادة صياغة النتائج المالية وإلغاء ما بها من أخطاء و تحريف.
غير معنوي	٠.٩٧١	١٦٨٤.٥٠	٥- هل توافق على أن الاسترداد يقلل من السلوكيات الاحتمالية للمديرين فيما يتعلق بالأرقام المحاسبية تجنباً منهم للخسارة المادية وتضرر السمعة وفقدان فرص العمل .

غير معنوي	٠.٤٢٢	١٥٥٧.٠٠	٦- هل توافق على أن الاسترداد يقلل من اختيار المديرين المتعمد لتطبيق معايير محاسبية معينة لتحقيق نتائج مرغوبة.
غير معنوي	٠.٧٥٣	١٦٣٨.٥٠	٧- هل توافق على أن الاسترداد يقلل من حوافز التنفيذيين لتضخيم أداء الشركة عقب صفقات الاندماج والاستحواذ التي يشارك فيها التنفيذيين للحصول على المكافآت الاستثنائية من إتمام مثل هذه الصفقات .
غير معنوي	٠.٠٨٠	١٣٩٤.٠٠	٨- هل توافق على أن الاسترداد يعزز من عوائد أسهم الشركة في سوق المال ، لدوره في الحد من الأخطاء الجوهرية و التضليل في القوائم المالية وبالتالي زيادة ثقة المتعاملين في السوق في تقارير الشركة المالية
غير معنوي	٠.٣٣٣	١٥٢٣.٠٠	٩- هل توافق على أن الاسترداد يقلل من استخدام إدارة الاستحقاقات المحاسبية مثل تكوين المخصصات، ولكن قد ينتج عنه زيادة في إدارة الصفقات الحقيقية كتخفيض مصروفات البحوث والتطوير او التلاعب بتوقيت هذه الصفقات.
غير معنوي	٠.١٠٣	١٣٩٣.٥٠	إجمالي السؤال البحث

من خلال الجدول السابق يتضح إنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة أثر سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين على الحد حدوث من إعادة صياغة القوائم المالية، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٥، حيث أن كل قيم p-value أكبر من مستوى المعنوية ٥% . كما تشير جميع قيم المتوسطات الحسابية لإجابة المستقصى منهم الى اتفاق فنتي عينة الدراسة حول دور سياسة استرداد مكافآت التنفيذيين في الحد من حدوث إعادة الصياغة، وتتفق هذه النتيجة

مع ما توصلت إليه دراسات سابقة مثل (Lilian et al, 2012) و (Mark et al., 2014) التي أشارت إلى أن سياسة الاسترداد تخفض حدوث الأخطاء المالية، وبشكل أكثر تحديداً تشهد الشركات المتبنية لسياسة الاسترداد انخفاض في إعادة الصياغة في فترات ما بعد التبني مقارنة بالفترات السابقة لتبني.

ومما سبق يتضح صحة الفرض البحث:

لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين الحد من حدوث إعادة صياغة القوائم المالية.

خامساً: النتائج والتوصيات:

النتائج:

- 1- اتفقت آراء عينة البحث بمتوسط مرجح إجمالي قدره (٣.٧٧) علي أن استخدام سياسة استرداد المكافآت يُسهم في تقليل احتمالية إعادة الصياغة للقوائم المالية، مما يوحي بأن هذه السياسة تعمل على تقليل حدوث إعادة الصياغة من خلال معاقبة المديرين عند تقديمهم للتقارير تحتوي على معلومات خاطئة أو محرفة
- 2- أكدت أن حدوث إعادة الصياغة للقوائم المالية يكون أقل عند وجود سياسة الاسترداد في خطط مكافآت التنفيذيين ، حيث توصلت إلى اتفاق عينة الدراسة حول دور مكافآت التنفيذيين بدون سياسة الاسترداد في زيادة حدوث إعادة الصياغة للقوائم المالية عند مستوى معنوية ٥% .
- 3- قبول فرض البحث والذي ينص على أنه " لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين الحد من حدوث إعادة صياغة القوائم المالية".

التوصيات:

- 1- توصي الباحثة أن تتبنى هيئة البورصة المصرية قواعد تنص على العمل بسياسات استرداد مكافآت التنفيذيين، وبما يتناسب مع حاجات بيئة الأعمال



المحلية، وذلك بهدف تقليل حدوث الأخطاء والتضليل في التقارير المالية المعدة من قبل التنفيذيين.

٢- توصي الباحثة بضرورة مواصلة الاهتمام الأكاديمي فيما يتعلق بجوانب تطوير خطط مكافآت التنفيذيين، والتركيز على أثر تبني سياسات الاسترداد وانعكاساتها على سلوك التنفيذيين خلال عملية إعداد وتقديم تقاريرهم المالية.



سادساً: مراجع البحث:

- 1- Anna, Brown, Paquita, Davi-Friday and Lale Guler ,” Economic Determinants Of The Voluntary Adoption Of Clawback Provisions In Executive Compensation Contracts”, September 2011.
http://raw.rutgers.edu/docs/seminars/Fall11/Clawbacks_9-27-11%5B1%5D.pdf
- 2- Anna, Brown , Paquita, Davis ,Friday , Lale, Guler and Carol, Marquardt , “M&A Decisions And U.S. Firms’ Voluntary Adoption Of Clawback Provisions In Executive Compensation Contracts”, **Journal of Business Finance & Accounting**, January/February 2015, Volume 42, Issue 1-2, pp 237–271.
<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/jbfa.12111/abstract>
- 3- Bernhard, Hirsch , Bernhard, Reichert and Matthias, Sohn, “Does Holding Managers Accountable By Extending The Scope Of Clawback Provisions In Incentive Contracts Backfire And Lead To More Risk Taking By Distorting Information Processing?”, **AAA 2014 Management Accounting Section (MAS) Meeting Paper**.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2312487##
- 4- Cathy, Liu , Ling-Tai, Chou and Ya-Fang, Wang , “Piercing The Veil Of Executive Turnover: Evidence From Downwar Restatement Firms” , January 13, 2012.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1984880
- 5- Dehaan , Frank, Hodge and Terry, Shevlin , “Does Voluntary Adoption Of A Clawback Provision Improve Financial Reporting Quality?”, **Contemporary Accounting Research**, Volume 30, Issue 3, pp 1027–1062, Fall 2013 (September).
<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/care.2013.30.issue-3/issuetoc>

- 6- Frank, Hodge and Amanda, Winn , “Do Compensation Clawback And Holdback Provisions Change Executive Reporting Choices?”, **Working Papers, July 1, 2012.**
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2104205
- 7- Ilona, Babenko , Benjamin, Bennett , John, Bizjak and Jeffrey, Coles , “Clawback Provisions”, November 20, 2012.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2023292
- 8- James, Ang , Yingmei, Cheng and Sarah, Fulmer ,” Clawing Back Executive Compensation”, **Midwest Finance Association Annual Meeting Paper 2013.**
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2139818
- 9-Jap, Efendi , Anup, vastava and Edward, Swanson ,” Why Do Corporate Managers Misstate Financial Statements? The Role Of Option Compensation And Other Factors”, **Journal of Financial Economics**, Volume 85, Issue 3, September 2007, pp: 667–708.
<http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0304405X0700058X>
- 10- Lilian, Chan , Kevin, Chen , Tai, Chen and Yangxin, Yu , “ The Effects Of Firm-Initiated Clawback Provisions On Earnings Quality And Auditor Behavior”, **Journal of Accounting and Economics** ,Volume 54, Issues 2–3, October–December 2012, PP: 180–196.
<http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0165410112000407>
- 11- Lilian, Chan , Kevin, Chen and Tai, Chen , “ The Effects Of Firm-Initiated Clawback Provisions On Bank Loan Contracting”, **Journal of Financial Economics** ,Volume 110, Issue 3, December 2013, pp: 659–679.
<http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0304405X13002249>
- 12- Mai, Iskandar and Yonghong, Jia ,” Valuation Consequences Of Clawback ,Provisions” ,**The Accounting Review**,Vol. 88, No. 1, 2013, pp: 171–198 .

- <http://aaajournals.org/doi/abs/10.2308/accr-50262>
- 13- Mark , Chen , Daniel, Greene and James, Owers , “The Costs And Benefits Of Ceo Clawback Provisions: Theory And Evidence” , **Review of Corporate Finance Studies**, November 2014.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1980406
- 14-Min, Wu , “ Earnings Restatements: A Capital Market Perspective” , September 16, 2002.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1844265
- 15- Natasha, Burns and Simi, Kedia , “The Impact Of Performance-Based Compensation On Misreporting” ,**Journal of financial economics**, Vol. 79.2006, 1, p. 35-67.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=555903
- 16- Paquita, Davis , Abraham, Fried and Nicole, Jenkins , ” The Value Of Clawbacks” , June 17, 2011.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1866527
- 17- Shane, Johnson , Harley, Ryan and Yisong, Tian , “Managerial Incentives And Corporate Fraud: The Sources Of Incentives Matter” , **Review of Finance**, 2008, volume 13, issue 1, pp:115-145.
<http://rof.oxfordjournals.org/content/13/1/115.abstract>
- 18- Sharon, Hannes , “Compensating For Executive Compensation: The Case For Gatekeeper Incentive Pay “ ,**California Law Review**, Vol. 98, 2010.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1263563
- 19- Stuart, Lombardi , ” Interpreting Dodd-Frank Section 954: A Case For Corporate Discretion In Clawback Policies” , **Columbia Business Law Review**, Vol. 2011, No. 3, pp. 881-917.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2030576
- 20- Vidhan, Goyal , Neela, Gollapudi and Joseph, Ogden , ” A Corporate Bond Innovation Of The 90s: The Clawback Provision In High-Yield

قياس دور استخدام سياسات استرداد مكافآت التنفيذيين في الحد من.....
مخالة أحمد أحمد أشغال

- Debt”, **Journal of Corporate Finance**,1998 301–320.
<http://www.cbe.csueastbay.edu/~alima/courses/6315/Week10/GoyalGollapudiOgdeoClawbackProvision.pdf>
- 21-Zoe, Palmrose ,Vernon, Richardson and Susan, Scholz ,” Determinants Of Market Reactions To Restatement Announcements” , **Journal of Accounting and Economics**, 2004, vol. 37, issue 1,PP: 59-89.
<http://econpapers.repec.org/article/eeejaecon/>
- 22- Yu, Lin ,“ Why Do Clawback Provisions Affect Financial Reporting Quality? - An Analysis Of Trigger Effects” ,**world academy of science, engineering and technology**,Vol:7,2013.
<http://waset.org/publications/5882/why-do-clawback-provisions-affect-financial-reporting-quality-an-analysis-of-trigger-effects>